إعلاميون يطالبون بخطوات للحفاظ على ثقة المجتمع

«الانفلات الإعلامي» وآفات النشر

شهد العامان الأخيران انتشاراً واسعاً لوسائل الإعلام على مختلف المستويات المقروءة والمرئية والمسموعة، إضافة إلى الصحافة الإلكترونية.

ومع هذا الانتشار الكبير لوسائل الإعلام ترافق ما يمكن أن يسمى بالانفلات في الخطاب الإعلامي، وخرج في أحايين كثيرة عن طابعه في نقل المعلومة للمجتمع، إلى دور صانع الشائعات.

ولم يقتصر الأمر على مجرد إثارة الشائعات باعتبار أن الشائعة معلومة متداولة، بل خرج أحيانا عن الآداب العامة خصوصا في التعامل مع الخصوم السياسيين، فتجد وسيلة إعلامية تابعة لجهة حزبية ما توجه تهم قذف لمعارضي الحزب.

أمام هذا الانفلات الإعلامي الحاصل وغياب الكلمة المسئوولة نحاول في هذا الاستطلاع الإجابة عن واقع الإعلام الحالي وكيف يمكن للساحة لاعلامية الارتقاء بأدائها وبما يعزز من ثقة المتابع لها.

استطلاع/ صفوان الفائشي

يؤكد الدكتور محمد جميح - كاتب ومحللي سياسي يمني في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية - "أن الساحة الإعلامية شهدت خلال العامين المنصرمين تجاوزا واضحا لحدود وضوابط العمل الصحفي، وأخلاقيات المهنة، وذلك باهتزاز معايير العمل الصحفي والإعلامي بشكل عام، وممارسة الإعلامي الدور المنوط به سياسيا، بعيدا عن الرسالة الأساسية لهذا العمل، والمتمثلة في تحري الدقة ونقل الحقائق، والبعد قدر المستطاع عن تأثير الانتماءات السياسية، ولعل هذا ما جعل بعض الدعوات تبرز هنا وهناك من طرف إعلاميين وسياسيين للمناداة بضرورة ترشيد الخطاب الإعلامي الذي انفلت من ضوابطه، وأدى إلى مزيد من القطيعة والتحريض والكراهية".

وللحيلولة دون إسهام الإعلام في نشر الفوضى يقول جميح: إن ذلك "يأتي من خلال الضمير المهني للعاملين في هذا الوسط، وعقد المزيد من دورات التدريب والتأهيل للعاملين في هذا القطاع".

ودعا الدكتور محمد جميح إلى "حملة إعلامية كبيرة تتبناها الجهات الحريصة على هذا الوطن من أجل ترشيد الخطاب الإعلامي". مشددا على ضرورة أن يكون "القضاء حاضرا هنا، لأنه ليس من حق من شاء أن يقول ما شاء، والحرية الإعلامية لا ينبغي أن تفهم على هذا الأساس".

تحسن طفيف

من جهته قال عبدالباري طاهر نقيب الصحفيين الأسبق إن "الإعلام اليمني رغم التحسن الطفيف لكنه ما يزال في جوهره على حاله الذي كان عليه في عهد علي عبدالله صالح".

وأضاف: "المطلوب تغيير جذري للخطاب الإعلامي". داعيا إلى "إلغاء وزارة الإعلام وإلغاء المواد المجرمة في قانون الصحافة وقانون الجرائم والعقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وقانون المرافعات وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وإلغاء كل المواد المجرمة لحرية الرأي والتعبير والتي تتنافى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومع العهدين الدوليين".

واستطرد "المطلوب تغيير خطاب الإعلام بصورة جذرية بحيث يكون ملكية عامة للشعب وليس ملكا لأحزاب ولا شخص أو أشخاص، وأن تنتخب المؤسسات الإعلامية انتخابا من العاملين في هذه المؤسسات".

د. جميح: ترشيد الخطاب الاعلامي يحتاج إلى عقد دورات التدريب والتأهيل

نقيب الصحفيين الأسبق دعا أيضا إلى "تغيير خطاب المسجد". وقال: "خطاب المسجد لا يزال خطاب تخوين وتكفير حتى اليوم".

وطالب طاهر بتغيير "خطاب المناهج التربوية، وهي مناهج مليئة بالتخوين والتكفير وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية كل هذه الروافد لحرية الرأي والتعبير لا بد من إعادة صياغتها لتعبر عن الثورة الشعبية السلمية وعن روح العصر وعن حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية وحقوق الإنسان".

وأضاف: "خطاب المسجد لا يزال على حاله والمناهج لا تزال على حالها والتحسن الطفيف في وسائل الإعلام لم يكن كافيا فلا بد من تغيير شامل مع هذا الخطاب الذي يتواءم مع روح الحوار الوطني، وطبيعة التوجه لبناء دولة ديمقراطية عصرية وحديثة".

وقال: "خطاب الإعلام لا بد أن يستقبل أكثر من أن يرسل، ولا بد أن يكون متنوعاً ومستقلاً بالأساس، أي لا يخضع لإدارة معينة ولا لحزب ولا لأشخاص، ولا لقبائل وإنما يكون تعبيرا عن الروح العامة للشعب اليمني، وأن يتبنى خطاب أساسه التعايش والتسامح والانفتاح على الآخر وقبول مختلف الآراء".

لا يمكن تعميم الحالة

عبدالباسط الشميري رئيس تحرير صحيفة الشموع وموقع الشعب نت - من جهته يقول "أنا أعتقد أن الإعلام في بلادنا متغير غير ثابت .. هناك سلبيات للإعلام اليمني بشقيه الحزبي والرسمي أو المستقل، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميم الحالة".

مجاهد: على الاعلام التخلص من التعبير عن الأهواء والنزعات الحزبية والفردية

وأضاف: "هناك دور للإعلام قد يخرج أحيانا عن سياق الفعل والشأن الوطني، ويحدد مساره وتوجهه في هذه الحالة أما الحزب المرتبط به، أو الجهة الممولة أو الداعمة لهذه الوسيلة أو تلك .. صحيح في اليمن هناك حالة خاصة ربما طرأت على المشهد مؤخرا مع ثورة الشباب السلمية أي بعد 2011م وما تلاها من تطورات في المشهد اليمني .. أقصد عوامل الفرز غير الطبيعي لوسائل الإعلام ، كل حسب انتماؤه، بمعنى أن الحيادية لم تكن موجودة إلا في ما ندر والنادر لا حكم له، لهذا كان العامل السلبي يطغى على العامل الإيجابي في كل ما يطرح عبر وسائل الإعلام".

واستطرد: "ولأن الحالة اليمنية والمشهد اليمني له خصوصيته، لذلك علينا قراءة الأمر من عدة زوايا ليسهل للمتابع فهمه، وحتى لا يلتبس الأمر نقول: إن الاصطفاف الذي كان وما يزال للإعلام اليمني يزيد من خلق حالة الفوضى ونشر الشائعات، لكن بالمحصلة النهائية ونظرا لغزارة ما يطرح وينشر عبر مختلف وسائل الإعلام حسب اعتقادي فإن هذا الكم أو السيل المتدفق من الأخبار والمعلومات ولد ما يمكن أن نطلق عليه مناعة لدى المتابع، فلم يعد هناك مجالا لتصديق كل شيء، لابد من متابعة عدة وسائل لمعرفة الحقيقة، وربما يكون الإعلام المتهم اليوم بالمساهمة في إشاعة الفوضى قد ساهم وبشكل أو بآخر بنشر أو برفع الوعي لدى المتابع".

وواصل: "وكي لا أطيل أقول إن الإعلام في بلادنا ومع احترامي الشديد لكل وسائل الإعلام حتى اللحظة لم يلامس هموم الناس، وكل ما نتناوله ب الإعلام اليمني، هو الشأن السياسي ومخاطبة القوى السياسية فقط ولا يوجد هناك مواكبة للحدث ".

وتساءل: "من من الصحف أو القنوات الفضائية الموجودة تخاطب المواطن البسيط ؟ من من وسائل الإعلام اليمنية برأيك تنقل هموم المواطن في الشارع ؟، الاجابة كلنا نغرق في الموقف والحالة السياسية ونسينا هم المواطن، لهذا لن يكون الحصاد إلا ما زرعت أيدينا".

طاهر: يجب تغيير خطاب الاعلام بصورة جذرية

صورة لتناقضات الواقع

إلى ذلك يقول إبراهيم مجاهد-رئيس تحرير يومية أخبار اليوم - إن " الإعلام في بلادنا ليس من المهنية في شيء، فهو في المحصلة صورة مصغرة لتناقضات الواقع وتعصباته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو يسير ليقدم وعيا مزيفا ويزيد من احتقان الشارع وينتمي ليس إلى الحقيقة والمصداقية وإنما إلى الشائعة والأكاذيب التي تعمل على خلق أجواء ملبدة بالغيوم وقابلة لإحداث خلل في النسيج الاجتماعي".

وأكد مجاهد أن هذا الأمر "بدا أكثر وضوحا خلال الثورة الشعبية التي وجدت أمامها ركاما من تزييف الوعي، والبحث عن نقاط خلاف تعمق فجوة بين المجتمع وهويته الحضارية.. بمعنى أن الإعلام أنتج ثقافة استلاب مواطنة وبرزت وجهات نظر أفراد وليس وطنا ومستقبلا وطمست في هذا السياق معالم نهوض مهمة أو تم عرقلتها لتحضر بدلا عنها إفرازات مذهبية ومناطقية وشللية".

وأضاف: "هذا أمر قدم صورة ماحقة لما كان ينبغي أن يكون، ولعل المتابع للإعلام الأهلي على وجه الخصوص والحزبي يجد أنه أمام نتاج مخيف من الزيف، بما جعل الصورة الذهنية لدى المتلقي مهزوزة وغير قابلة للتشكل المعبر عن تطلعات مجتمع".

الصالحي: الاعلاميون اليمنيون بحاجة إلى دورات تدريبية وتأهيلية

وقال: "نجد هذا في إعلام الحراك وفي الحوثية والمشترك والصحافة التابعة للنظام السابق، وفي ذات السياق الإعلام الحكومي غير المنهج، وغير القائم على خطط مدروسة، ومعبر عن نبض الشارع، لذلك بقي رهن تزييف الحقيقة، وفي أغلبه يمدح السلطة، ويضفي عليها قداسة ومهابة أعاقت الديموقراطية وعكست نزوع الفرد للتسلط هكذا هو الإعلام في بلادنا غير حصيف وغير أمين ومعبر عن أهواء ونزوع حزبي أو فرد".

وأضاف: "حينما يرتقي الإعلام الى مستوى المسئولية والشعور بالانتماء الوطني ويقوم على الشفافية والمصداقية ويحترم الآخر، وينطلق من قيم أخلاقية، ويعبر عن معنى الحقيقة، ويسعى جاهدا من أجلها، ويرفض تدجين العقل وتزييف الوعي، ويتخلص من ركام الكذب والشائعات ويبني نفسه من واقع يعبر عن روح المجتمع، وحينما يكون القانون هو الذي يحترمه الإعلام ويخضع له ويجعله المحك كمرجعية، وحينما تحدث غربلة فلا يكون هناك دخلاء مهنة وما نسميهم بالمتطفلين وطالبي مصلحة ومنقادين لبيع الكلمة وحينما يدرك الإعلاميون أهمية إيجاد ميثاق شرف يحترم من الجميع ، ويكون منطلقا للتعامل مع الكلمة الصادقة المسئولة، حينها سنكون أمام إعلام مسئول".

لانتحمل أخطاء الساسة

محمد الصالحي – رئيس تحرير صحيفة مأرب برس – دعا في حديثه لـ"الثورة" إلى عدم "تحميل الإعلام مشاكل أخطاء الساسة والسياسيين ".

وقال: " الإعلام هو عبارة عن ناقل أو مرآة لما يدور في الشارع، فأي قضية أو أي واقعة لا يعني تسليط الضوء عليها هو التأجيج والمشكلة في هذا الجانب هو أن هناك وسائل تعمل على إثارة بعض المعلومات والقضايا وتتناولها بطريقة غير صحيحة".

وأضاف: "الابد أن يكون لدى الإعلام مسؤولية كأمله بتقديم المصلحة العليا للبلد، وأركز على نقطة هامة جداً هو أن الإعلام ، عندما لا يتعامل مع خبر يتهم أنه متحيز لطرف معين، وعندما يتعاطى مع الخبر أو يحاول أن ينقل ما حدث بحذافيره يتهم بإشعال الفتن".

وقال: "هناك تدفق كبير للمعلومة .. هناك انتشار كبير لوسائل الإعلام اليمنية .. فمن 2011 وما تبعه أصبح هناك انتشار لوسائل إعلامية بشكل كبير جداً فيها ما يخدم الوطن ويمثل الإعلام بشكل حقيقي، ومنها ما يسيء للإعلام بقدر ما يسيء للوطن قبل الإعلاميين ذاتهم".

واعتبر من "الصعوبة في الوقت الحالي السيطرة على الإعلام ، لكن في ظل هذا الكم تظل هناك وسائل إعلامية موجودة يكن لها كثير من الاحترام، وبالتالي ذكي من يفرق بين الوسيلة التي تنقل معلومة صادقة وبمهنية وبين الأخرى التي تزور معلومات أو تروج لشائعات".

الشميري: هناك سلبيات للإعلام اليمني بشقيه الحزبي والرسمي

وواصل: "المؤسسات التي لديها عمل مؤسسي، لا يحتاج أصحابها إلى دورات في الوطنية، فهم لديهم الحس الوطني الذي يسهم في خلق نوع من الرسالة الإعلامية الهادفة".

وأضاف: " الإعلام اليمني بشكل عام جاء في أجواء غير طبيعية، وغير صحية لذا لا نحمله أكثر مما يتحمل".

ودعا الصالحي "نقابة الصحفيين والمؤسسات الرسمية والحكومية الإلتفات إلى الإعلام ، والعمل على تطوير مهارات الإعلاميين اليمنين، وتنمية تلك القدرات الموجودة من خلال دورات التدريب والتأهيل بين فترة وفترة".

غير فاعل

إلى ذلك يقول محمد سعيد الشرعبي – صحفي – إن الإعلام اليمني "لا يزال دوره في بلادنا غير فاعل بالشكل المطلوب في نشر وتعميم قيم السلم والوئام المجتمعي كجزء من مسؤلياته الاجتماعية والأخلاقية، وهناك حالة من التهافت على نشر ما يوسع من حالة الانفلات، ويكرس تأجيج الفتن والمشاكل المجتمعية نظرا لغياب الحرص على الابتعاد على كل ما يؤدي إلى استمرار حالة الفوضى، وهذا يستدعي من وسائل الإعلام الرسمية والأهلية الالتزام بمسئولياتها تجاه المجتمع، والقيام بدورها في محاربة الظواهر التي تتسبب في انتشار الفوضى في البلد من خلال تفهمها لطبيعة الرسالة الإعلامية التي يجب أن تؤديها تجاه ذلك.

وأكد الشرعبي أنه "بإمكان وسائل الإعلام الابتعاد عن نشر أو بث المواضيع التي تؤدي إلى تفاقم حالة الفوضى في البلد، كما باستطاعة الإعلاميين القيام بدور مهم في نبذ ثقافة العنف والفوضى التي يتم تأجيجها بشكل هستيري من قبل أطراف وقوى تعتاش على استمرار الفوضى والخراب في البلاد".